تقديم تقرير آلية استعراض تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد من قبل الدولة التونسية

جانفي 2023

د. أسماء الغشام

المقدمة

محتوى هذا التقرير هو **تحليل** مدى مطابقة المنظومة القانونية التونسية مع ما ورد في الفصلين الثالث والرابع من الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها الدولة التونسية منذ 2008.

التحليل من هذا المنظور راجع إلى الإتفاقية ذاتها التي تدعو الدول التي صادقت عليها على اتخاذ التدابير التشريعية وأحيانا الدستورية و ما تسمّيه "التدابير الأخرى" لضمان المطابقة والملائمة مع الإتفاقية.

لهذا سنتوقف في هذه المقدمة عند طبيعة هذه التدابير (1) ثم عند معنى المطابقة أو الملائمة (2).

طبيعة التدابير

من المفروض أن تكون هذه التدابير تشريعية أي لها مرتبة القانون في هرم القواعد القانونية. وفي هذا الإطار لدينا القوانين وهي النصوص التي تتخّذ من قبل السلطة التشريعية والتي يحدّد الدستور مجالها (الفصل 75 من دستور 25 جويلية 2022). مثلا قانون الموافقة على الإتفاقية المؤرخ في 25 فيفري 2008.

وهناك أيضا المراسيم.

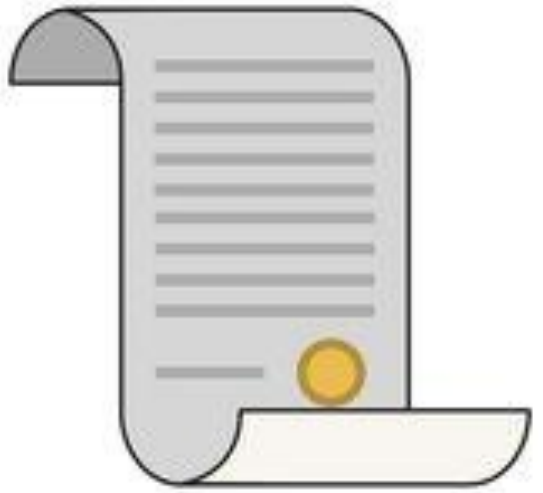

المراسيم هي آلية قانونية تسمح للسلطة التنفيذية بالتدخل في السلطة التشريعية ولها منذ 2011 في تونس العديد من التمظهرات وهي الاتية:

طبيعة التدابير

- مراسيم الفترة الفاصلة بين 14 جانفي 2011 إلى 23 مارس 2011
- مراسيم الفترة الفاصلة بين 23 مارس 2011 إلى 16 ديسمبر 2011
- مراسيم حالة الإستثناء
- مراسيم الأحكام الإنتقالية لدستور 25 جويلية 2022

طبيعة التدابير

- التدابير الأخرى: أوامر ترتيبية مثل الأمر عدد 112المؤرخ في 22 أكتوبر 2020 المتعلق بإحداث لجنة خاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة الموجودة بالخارج أو الأمر عدد 108 المؤرخ في 20 أوت 2021 المتعلق بإنهاء مهام الكاتب العام للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

- هناك بعض المواد في الإتفاقية مثل المادة 20 المتعلقة بالإثراء غير المشروع، تستوجب تنصيصا دستوريا.

معنى المطابقة أو الملائمة

المطابقة تتعلّق بمنطوق الإتفاقية في حين تتعلق الملائمة بالفلسفة العامة أو بروح الإتفاقية يعني بالتوجهات العامة دون التوقف عند دقة العبارات المعتمدة.

المنهجية المعتمدة: الإنطلاق من مواد الفصلين الثالث والرابع من الإتفاقية مادة مادة، التطرق إلى ما جاء في التقرير الحكومي الذي أنجز سنة 2013 بخصوص التزام التشريع التونسي لتطبيقها ثم التطرق للجديد منذ ذلك التقرير وتحليل مدى توافق المنظومة الحالية مع الإتفاقية .

معنى المطابقة أو الملائمة

وهذا ما سنستعرضه في مبحثين

المبحث الأول: الإستجابة لمقتضيات الإتفاقية منذ صدور التقرير الحكومي إلى اليوم

المبحث الثاني: الثغرات المتبقية في التشريع التونسي رغم إثارتها في التقرير الحكومي

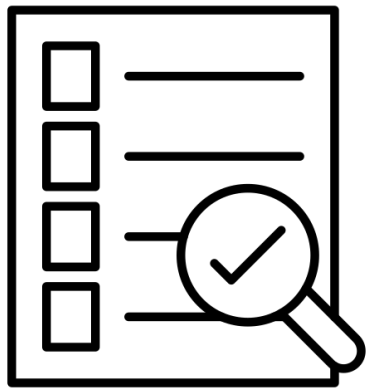

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

الإستجابة لمقتضيات الإتفاقية منذ صدور التقرير الحكومي إلى اليوم

المادة 15: رشو الموظفين العموميين الوطنيين

تلزم هذه المادة الدول التي صادقت على الاتفاقية على اتخاذ **تدابير** تشريعية أو من أي طبيعة أخرى، **لتجريم رشوة أو ارتشاء الموظفين العموميين** عند آدائهم لواجباتهم الرسمية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وقد ورد في التقرير الحكومي أنّ الدولة التونسية احترمت جزئيا واجب التجريم هذا إذ هي تجرّم الراشي والمرتشي وتسلّط عقوبات على كليهما. وقد خصّصت المجلة الجزائية بابا ثالثا يتعلّق بالجرائم المرتكبة من الموظفين العموميين أو أشباههم خلال مباشرة أو بمناسبة مباشرة وظائفهم ونظّمت كل هذه المسائل الفصول 82 إلى 92 من المجلة الجزائية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

لكن، الفعل المكون لجريمة الرشوة الإيجابية في القانون التونسي هو الإرشاء أو محاولة الارشاء وهي عبارات عامة تشمل مبدئيا أفعال الوعد والعرض والمنح، والأسلم أن يقع توضيح هذه العبارات.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

من جهة أخرى، ورد في التقرير أنّ نص التجريم لم يتضمّن إشارة واضحة ومباشرة إلى تجريم ارتكاب الفعل بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأنه وجب على المشرع التنصيص صراحة على تجريم الفعل المرتكب بصورة غير مباشرة إلى جانب الاحتفاظ بجريمة التوسّط في الرشوة الإيجابية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

لكن، يمكننا التوقف عند ما جدّ منذ صدور التقرير في إطار المادة 15 من الاتفاقية التي تلزم الدولة على اتخاذ التشريعات اللازمة لتجريم رشو الموظفين العموميين، عند ما جاء بالفصل 8 من القانون الأساسي عدد53لسنة 2013 المؤرّخ في 24 ديسمبر 2013 والمتعلّق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.

معنى المطابقة أو الملائمة

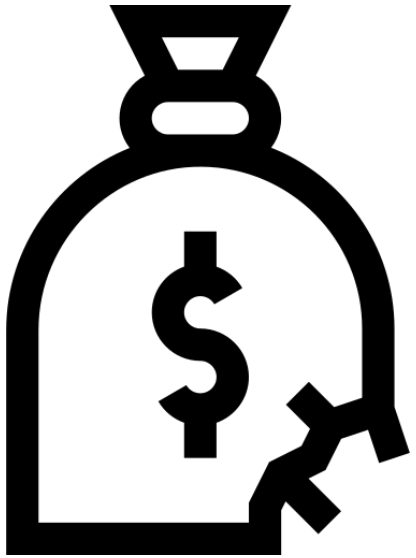

المبحث الأول

المادة 17: اختلاس الممتلكات أو تبديده أو تسريبها

تقتضي هذه المادة تجريم الاختلاس من قبل الموظفين العموميين

وهو ما أكّده التقرير الذي يوضّح كيف خصّصت المجلة الجزائية القسم الثالث لهذه المسألة و الفصول 95 إلى 98 اختلاس الممتلكات من قبل الموظفين العموميين، ويشمل ذلك جميع أنواع الممتلكات، الخاصة والعامة على حد سواء.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

كما خصّصت المجلة القسم الرابع للاختلاسات التي يرتكبها المؤتمنون العموميون وقد جرّمتها الفصول 99 و 100. ويعتبر التقرير أن التشريع التونسي منسجم مع هذه المادة.

ورغم ذلك، يمكننا القول بأنّ هذا التجريم قد لا يأخذ بعين الاعتبار جميع مقتضيات الفصل 17 من الاتفاقية الأممية التي ذكرت الأوراق المالية والتي لم يأخذ التشريع التونسي بعين الاعتبار طبيعتها الإفتراضية ونذ كر بالتحديد العملة المشفرة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 18: المتاجرة بالنفوذ

تفرض هذه المادة على الدول الأطراف تجريم متاجرة موظف عمومي بالنفوذ الذي تخوله له وظيفته.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وقد ورد بالتقرير أنّ القانون التونسي يحرّم لا فقط المتاجرة بالنفوذ بل كذلك المحاولة بالمتاجرة بالنفوذ في الفصول 87 و97 و114 من المجلة الجزائية وأنّ هذا التجريم لا يتماثل كلياّ مع المادة 18 فيما يتعلّق بالفعل المكوّن للجريمة إذ تقتصر في القانون التونسي على قبول المقابل في حين تجرّم الاتفاقية أفعال الوعد والعرض والمنح أي أنّ نطاق التجريم في الاتفاقية أوسع منه في القانون التونسي.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وقد أضيفت بعض المعطيات منذ صدور التقرير الحكومي و تتعلّق أساسا بالفصل 18 من القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 1 أوت 2018 المتعلق بالتصريح على المكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح الذي ينصّ على أن أي شخص يمتلك أسهم أو حصص في شركة، أن يكلّف الغير بالتصرّف فيها من تاريخ تعيينه أو انتخابه في منصب يتعارض مع مصلحة يديرها وذلك تجنّبا للمتاجرة بالنفوذ.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

من جهته، نصّ الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية على مبادئ وأحكام من شأنها أن تتفادى المتاجرة بالنفوذ في الصفقات العمومية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 19: إساءة استغلال الوظائف

تفرض هذه المادة تجريم إساءة استغلال الموظف العمومي لوظيفته وذلك بغرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيانا آخر مما يشكّل انتهاكا للقوانين.

وقد جاء في التقرير الحكومي أن القانون التونسي يستجيب لمقتضيات الإتفاقية لأنه يجرّم في الفصول 95 و96 و97 و97 مكرر و97 ثالثا والفصل 114 من المجلة الجزائية إساءة استغلال الوظائف.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

من جهتنا نعتبر أنّ إساءة استغلال الوظائف قد تقتضي آليات قانونية أخرى إلى جانب التجريم وهي الآليات المتعلقة بمراقبة الانحراف بالسلطة وبالاجراءات القانونية في اتخاذ القرارات من قبل الموظفين العموميين وهو ما عبّر عنه الفصل 19 من الإتفاقية بإساءة استغلال الوظائف التي تشكّل انتهاكا للقوانين.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

و يمكن التذكير في هذا المجال بالفصل السابع من القانون عدد 40 لسنة 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية الذي ينصّ على حالات اللجوء إلى دعوى تجاوز السلطة وهن بينها الانحراف بالسلطة والإجراءات. ويمكن أن نأخذ مثالا لهذه الصورة الأخيرة للطعن وذلك من خلال التعسّف في استعمال الفصل 278 من مجلة الجماعات المحلية الذي يعطي للوالي، بمبادرة منه او بطلب ممّن له مصلحة، الاعتراض على القرارات التي تتخذها البلدية وفي حالة التأكّد، إمكانية توقيف تنفيذها ومردّ هذا التعسّف هو حصوله على رشوة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

نستمدّ هذا المثال من القضية الصادرة عن المحكمة الإدارية عدد156547 المؤرخة في 27 فيفري 2020* والتي تضمّ رئيس بلدية المرسى ضدّ والي تونس.

*قضية غير منشورة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 20: الإثراء غير المشروع

يجدر القول بأنّ هذه المادة تستوجب لا فقط تشريعا يجرّم الإثراء غير المشروع بل تنصيصا دستوريا واعتبار هذا المبدأ من المبادئ الأساسية للنظام القانوني للدول التي صادقت على الاتفاقية. كما تتميّز هذه المادة بتعريف معنى الإثراء غير المشروع لدى الموظّف وذلك بالتنصيص صراحة على أنه "زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياسا إلى دخله المشروع."

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وورد في التقرير الحكومي أن الدولة التونسية لا تجرّم الإثراء غير المشروع وهو ما لم يعد صحيحا اليوم وفقا لتنصيصات دستورية وتشريعية جدّت بعد صدور التقرير.

فقد نصّ الفصل 20 من دستور 25 جويلية 2022 على ضرورة التصريح بالمكاسب لكل من رئيس الجمهورية، أعضاء الحكومة والمجالس النيابية والقضاة وأعضاء الهيئات المستقلة وكل من يتولّى وظيفة عليا.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

كما جرّم التشريع التونسي الإثراء غير المشروع وذلك من خلال القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 1 أوت 2018 يتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح والقانون عدد 52 لسنة 2018 مؤرخ في 29 أكتوبر 2018 يتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 22: اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص

بمقتضى هذه المادة، على كل دولة طرف اتخاذ التدابير الازمة لتجريم تعمد شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص، أو يعمل فيه بأي صفة، اختلاس أموال أو أوراق مالية خصوصية أو أي شيء آخر عهد له بحكم موقعه.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وقد ورد في التقرير الحكومي أنّ التشريع التونسي يجرّم أفعالاً متعددة تندرج تحت طائلة اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، ومثال ذلك إساءة استعمال ممتلكات الشركات، أو الاستيلاء بطريق الاحتيال أو خيانة الأمانة وذلك بمقتضى الفصول 258 و263 و297 و300 من المجلة الجزائية؛ والفصل 223 من مجلة الشركات التجارية و هو ما يجعله متجانسا مع الإتفاقية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

ورغم خروجه عن نطاق التجريم، يجدر بنا التطرّق في هذه النقطة إلى نص يخرج عن إطار القانون الجنائي رغم أنه وطيد الصلة به وهو المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 23: غسل العائدات الإجرامية

تفرض هذه المادة على الدول الأطراف اتخاذ التدابير الازمة لتجريم غسل العائدات الإجرامية كإبدال الممتلكات بغرض إخفاء أو تمويه مصدر تلك الممتلكات.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

يشير التقرير الحكومي في إقراره بتجريم التشريع التونسي لغسل العائدات الإجرامية إلى الفصل 62 من القانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال للإقرار بتجريم التشريع التونسي لغسل العائدات الإجرامية. وقد ألغي عذا القانون بمقتضى الأحكام الانتقالية والختامية (الفصل 142) من القانون الذي حلّ محلّه وهو القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

يبقى التساؤل مطروحا فيما يخص المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته، لمعرفة ما علاقته بغسل الأموال خاصة وأن الرئيس تحدّث عند إصداره على 460 شخص معني بالصلح الجزائي وردت أسماؤهم في تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الفساد والرشوة. فهل يحلّ هذا المرسوم محلّ تجريم غسل الأموال؟

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 24: الإخفاء

تنصّ هذه المادة على ضرورة تجريم إخفاء ممتلكات أو مواصلة الإحتفاظ بها عندما يكون الشخص المعني على علم بأن تلك الممتلكات متأتية من أي أفعال مجرمة بمقتضى الإتفاقية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

جاء في التقرير الحكومي أنه طبقا لما ورد في الإتفاقية، يجرّم القانون التونسي بمقتضى الفصل 32 من المجلة الجزائية جريمة الإخفاء باعتبارها من الأفعال التي تنطوي على المساعدة والتحريض على ارتكاب جريمة حيث ينصّ هذا الفصل على أنّه يعدّ مشاركا ويعاقب بصفته تلك، الشخص الذي يعين المجرمين عمدا، بإخفاء المسروق أو غيره من الوسائل الأخرى بقصد ضمان استفادتهم من الجريمة أو عدم عقابهم.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

كما اعتبر المشرع التونسي في قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال في نسخته الأولى التي وردت في التقرير جريمة الإخفاء كصورة من صور غسل الأموال. وهو ما أكّده في نسخته الثانية بمقتضى القانون المؤرخ في 7 أوت 2015.

كما نصّ الفصل 27 من المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المؤرّخ في 20 مارس 2022 والمتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة على ما يلي: "يعاقب كل شخص معنوي يقوم بإخفاء مكاسب متأتية من الجرائم المنصوص عليها بهذا المرسوم."

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 25: إعاقة سير العداة

تقتضي هذه المادة تجريم استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو للتدخل في الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب أفعال مجرمة وفقا لهذه الإتفاقية.

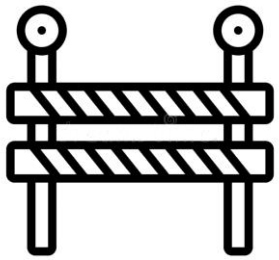

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

جاء في التقرير الحكومي أن أحكام الفصل 244 من المجلة الجزائية تتناول بعبارات عامة استخدام أي وسيلة للتحريض على الإدلاء بشهادة زور. ويجرِّم الفصل 116 من المجلة الجزائية استخدام العنف أو التهديد باستخدامه في حق موظف عمومي لجبره على فعل أو ترك أمر من علائق وظيفته.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

من جهته، يخصّص القسم العاشر من الباب الثالث من الجزء الأول من الكتاب الثاني من المجلة الجزائية والمُعَنون " في كسر الأختام وإعدام مواد الإثبات" أحكاما جزائية مضمّنة في الفصول 153 إلى 158 تجرّم أنواعا من السلوك التي تشكل إعاقة لسير العدالة بمنع تقديم الأدلة. وتجرّم الفصول 116 و 126 و 127 من نفس المجلة الجزائية الاعتداء بالعنف على موظّف عمومي أثناء مباشرته لوظيفته وهضم الجانب لموظف من النظام العدلي التي أضاف عليها التنقيح المؤرخ في 7 مارس 1985 عقوبة الإعدام إذا وقع الإعتداء بالعنف باستعمال السلاح أو التهديد ضد قاض بالجلسة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 26: مسؤولية الشخصيات الإعتبارية

تدعو هذه المادة الدول الأطراف لاقرار مسؤولية الشخصيات الإعتبارية عن المشاركة في الأفعال المجرمة وفقا للاتفاقية.

جاء في التقرير الحكومي أنّ التشريع التونسي لم يكرّس بصفة مبدئية المسؤولية الجزائية للشخصيات الإعتبارية وإنما خوّل هذه الإمكانية في بعض الصور بموجب أحكام خاصة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

إننا نتفق مع ماجاء في التقرير ونعتبر أن التشريع التونسي الذي أقرّ بصفة مبدئية وصريحة مسؤولية الشخصيات الاعتبارية المدنية والإدارية، لم يقرّ بصفة صريحة المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنويين وذلك لأنه تعلّق بصور محدّدة لا يجوز القياس عليها لإقرار مبدأ عام للمسؤولية الجزائية المتعلقة الشخصيات الاعتبارية، وذلك لأنه لا يمكن اعتماد القياس في المادة الجزائية إعمالا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

بالنسبة للمسؤولية المدنية، تقرّها الفصول 82 و 83 و 84 و 107 من مجلة الإلتزامات والعقود. ويقرّ الفصل 17 من القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في غرة جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية بالمسؤولية الإدارية للذوات العمومية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

أما المسؤولية الجزائية فقد وقع إقرارها في البداية في الفصل 33 من مجلة الصرف، كما ينص القانون عدد 45 لسنة 1991 المؤرخ في غرة جويلية 1991 المتعلق بمنتوجات النّفط على معاقبة المكّررين والمزّودين والمتزّودين والموزّعين والبائعين للّنفط ومنتجاته، سواء كانوا أشخاصا طبيعيّين أو معنويّين، المخالفين لأحكام هذا القانون. وهو نفس ما ورد بالفصلين 7 و18 من القانون المنظم لمهنة وكالاء توزيع النفط.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

كما نص الفصل 7 من قانون الإرهاب المسؤولية الجزائية للشخصيات الإعتبارية.

أمّا المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 واالمتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة، فإنه ولئن نص على فرضيّة أن يكون "مرتكبو الجرائم المنصوص عليها بهذا المرسوم ذاتا معنويّة."

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 27: المشاركة والشروع

تقتضي هذه المادة تجريم المشاركة كطرف متواطئ أو مساعد أو محرض في فعل مجرم وفقا لهذه الإتفاقية.

أقرّ التقرير الحكومي أنّ الفصل 32 من المجلة الجزائية يجرّم المشاركة الجزائية، غير أنّ المادة 27 من الإتفاقية تشمل مجموعة من الأفعال التي يتجاوز بعضها المفهوم الضيق للمشاركة الجزائية على غرار المساعدة أو التحريض على إرتكاب الجرائم.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

كما اعتبر التقرير أن المشرّع التونسي قد جرّم المحاولة صلب الفصل 59 من المجلة الجزائية، غير أن التجريم المقصود صلب الفصل 27 قد يتجاوز المفهوم الضيق للشروع الذي يشمل حسب الإتفاقية أي سلوك يعكس وجود أعمال تحضيرية لارتكاب جريمة.

من جهته، نصّ المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 والمتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة على أن العقوبات بالسجن المترتبة عن مسؤولية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين تشمل المشاركين كذلك في جريمة المضاربة غير المشروعة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 28: العلم والنية والغرض كأركان للفعل الإجرامي

إن ما جاء بهذه المادة يجعلنا نقرّ بأنه لا يكفي لقيام الجريمة واستحقاق العقاب عنها وجود نص قانوني تجريمي بل وجب كذلك توفّر عناصر العلم والنية والغرض وهو مايعبر عنه بالجانب القصدي للجريمة. وقد نص الفصل 37 من المجلة الجزائية على هذا الركن من الجريمة معتبرا أن "لا يعاقب أحد إلا بفعل ارتكب قصدا عدا الصور المقررة بوجه خاص بالقانون."

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 28: العلم والنية والغرض كأركان للفعل الإجرامي

فالأصل في الجرائم أن تكون قصدية والإستثناء أن تكون غير قصدية. ويمكن القول أن هذا المبدأ العام في القانون الجزائي ينطبق أيضا على جرائم الفساد مما يشكّل تكريسا لمقتضيات الإتفاقية في هذه المادة. (لم يتعرّض التقرير لهذه المادة).

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 29: التقادم

تقتضي هذه المادة أن تحدّد كل دولة طرف فترة تقادم طويلة تبدأ فيها الإجراءات القضائية بشأن أي فعل مجرم وفقا لهذه الإتفاقية وتحدد فترة تقادم أطول أو تعلق العمل بالتقادم في حال إفلات الجاني المزعوم من يد العدالة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

جاء في التقرير الحكومي أنّ المادة 29 تنقسم إلى جزئين. يتعلق الأول بآجال التقادم والثاني بالتمديد في الآجال في حال إفلات الجاني من العدالة. ويمتثل القانون التونسي للجزء الأول في المادة 5 من مجلة الإجراءات الجزائية التي تقرّ فترة تقادم طويلة في الجنايات تبلغ 10 أعوام كاملة في حين لا يكرّس أحكاما تستجيب للجزء الثاني.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وبالرغم من أنّه كما ورد في التقرير، لا ينصّ القانون التونسي صراحة على تعليق فترة التقادم في حال إفلات الجاني من يد العدالة، فإنَّ الفصل 6 من مجلة الإجراءات الجزائية ينصُّ على قطع فترة التقادم بأي أعمال تحقيق أو ملاحقة، ولو تعلق الأمر بمن لم تشملهم تلك الأعمال.

وينصّ الفصل 91 من قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال على أنه تسقط العقوبات المحكوم بها في الجرائم الإرهابية إذا كانت الأفعال التي تتكون منها جناية بمضي 30 عاما كاملة. وتسقط العقوبات المحكوم بها في الجنح بمضي 10 أعوام كاملة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

إلا أن معطيين جديدين جدّا على المنظومة التشريعية التونسية. أولهما القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الإنتقالية وتنظيمها الذي ينص في فصله 17 على أن عمل الهيئة المتمثل في كشف حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عنها يغطي الفترة الممتدّة من الأول من شهر جويلية 1955 إلى حين صدور هذا القانون. " والثاني هو مشروع تنقيح مجلة الإجراءات الجزائية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 30: الملاحقة والمقاضاة والجزاءات

تفرض هذه المادة على الدول اتخاذ تشريعات وتراتيب تتعلق بملاحقة ومقاضاة وتسليط العقوبات فيما يتعلق بجرائم الفساد.

جاء في التقرير الحكومي أنّ جرائم الفساد في القانون التونسي تخضع إلى عقوبات جزائية أصلية وتكميلية وذلك بمقتضى الفصل 5 من المجلة الجزائية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

تكتسي العقوبات الأصلية صبغة جنائية أي عقوبات بالسجن لمدة تفوق الخمس سنوات وتصل أحيانا إلى السجن بقية العمر إضافة إلى الخطايا المالية التي تتجاوز الألف دينار وتصل أحيانا إلى قيمة الأشياء المتحصل عليها من جراء الجريمة.

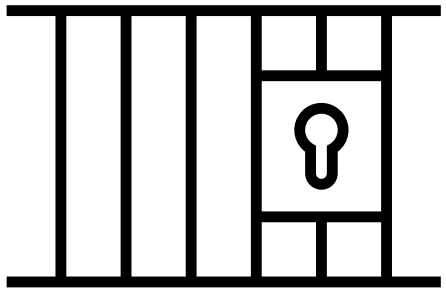

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

أما العقوبات التكميلية فهي إما إلزامية يتحتم الحكم بها في بعض جرائم الفساد مثل الحجز الخاص أو الحرمان من ممارسة الوظائف العمومية أو اختيارية تترك لتقدير القاضي واجتهاده.

و عموما، تتراوح العقوبات بالسجن المتعلقة بالفساد لمدة تتراوح بين عام واحد وعشرين عاماً، بالإضافة إلى عقوبات مالية وعقوبات تبعية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وفي إطار التزام الدولة التونسية لمعاقبة مرتكبي جرائم الفساد، يمكن الإشارة إلى القانون عدد 62 لسنة 2017 المؤرخ في 24 أكتوبر 2017 المتعلق بالمصالحة في المجال الإداري والذي استثنى صراحة من عدم المؤاخذة التي أقرها لصالح الموظفين العموميين وأشباههم على معنى الفصلين 82 و96 من المجلة الجزائية بالنسبة إلى الأفعال التي تمّ القيام بها والمتصلة بمخالفة التراتيب أو الإضرار بالإدارة لتحقيق منفعة لا وجه لها للغير شريطة عدم الحصول على فائدة لا وجه لها لأنفسهم والتي بموجبها تتوقف التتبعات والمحاكمات في شأن تلك الأفعال، من كانت الأفعال المنسوبة إليهم تتعلق بقبول رشاوي أو بالاستيلاء على أموال عمومية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 31: التجميد والحجز والمصادرة

تفرض الإتفاقية مصادرة أي عائدات تتأتى من الجريمة، بما في ذلك الممتلكات التي تحلُّ محلَّ العائدات، وكذلك الأرباح وسائر المكاسب المستمدة من عائدات الجريمة أو من الممتلكات التي تعادل قيمتها قيمة تلك العائدات. وقد امتثل التشريع التونسي لهذه المادة حسب التقرير الحكومي وذلك بمقتضى الفصول 5، 28، 29، 94، 98 من المجلة الجزائية، و الفصل 67 من النسخة الأولى لقانون غسل الأموال . وقد أعيد هذا التكريس في الفصلين 127 و 128 من النسخة الثانية من قانون منع غسل الأموال.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

ويمنح القانون التونسي صلاحيات تحقيق واسعة لقضاة التحقيق، وللهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وللجنة التونسية للتحاليل المالية، فيما يخصُّ تحديد مصادر عائدات الجريمة وأدواتها أو تحديد مكانها أو تجميدها أو مصادرتها.

ولا يجوز التذرع بالسرية المصرفية أمام هذه السلطات.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

و بعيدا عن أي اجراء جزائي، يمكن نذكر المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته والذي يعتبر ضربا من ضروب مصادرة الأموال المنهوبة من الدولة والجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات والهيئات العمومية أو أي جهة أخرى بقصد إعادة توظيفها في التنمية الوطنية والجهوية والمحلية وتحقيق المصالحة الوطنية في المجال الاقتصادي والمالي و الأمر الرئاسي عدد 112 مؤرخ في 22 أكتوبر 2020 يتعلق باحداث لجنة خاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة الموجودة بالخارج.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 32: حماية الشهود والخبراء والضحايا

تفرض هذه المادة اتخاذ كل ما يلزم لحماية الشهود والخبراء والضحايا في كل ما يتعلق بجرائم الفساد.

ورد في التقرير الحكومي أنه لا يوجد في تونس برنامج متكامل لحماية الشهود والخبراء، غير أن بعض الأحكام المتفرقة في نصوص قانونية مختلفة تقرّ بعض التدابير التي تسمح بضمان حماية للشهود والخبراء.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وهذه الفصول هي الفصول 36 إلى 46 والفصل 63 من مجلة الإجراءات الجزائية التي تسمح للضحية بوصفها شاهدا القيام بالحق الشخصي في الدعوى الجزائية سواء أثناء نشرها لدى قاضي التحقيق أو لدى المحكمة المتعهدة بالقضية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

أما اليوم، فقد يتضمن التشريع التونسي قانونا يتعلق بحماية المبلغين عن الفساد هو القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس2017 و القانون عدد 59 لسنة 2017 المؤرخ في 24 أوت 2017 والمتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد فصلا هو الفصل 18 الذي ينص على أن الهيئة تتولّى وفق الآليات الكفيلة بحماية المبلغين عن الفساد والشهود وأي شخص آخر تقدّر الهيئة أنه عرضة للضرر بمناسبة الإبلاغ أو تبعا له، والخبراء الذين قد تلجأ إليهم في ممارسة مهامها في مجال رصد شبهات الفساد والتقصي.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

الفصل 33: حماية المبلغين

تفرض هذه المادة على الدول الأطراف اتخاذ التدابير الازمة لحماية المبلغين عن الفساد.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

أقرّ التقرير الحكومي أن التشريع التونسي يتضمّن تشريعات من شأنها أن تحمي المبلغين وهي الفصول 29 من مجلة الإجراءات الجزائية الذي يفرض على السلط والموظفين العموميين أن يخبروا وكيل الجمهورية بما اتصل بعلمهم من الجرائم أثناء مباشرة وظائفهم وأن ينهوا إليه جميع الإرشادات والمحاضر والأوراق المتعلقة ولا يسوغ بحال القيام عليهم بالإدعاء الباطل أو بالغرم بناء على الآراء التي أوجب عليهم هذا الفصل إبداءها ما لم يثبت سوء نيتهم. والفصل 93 من المجلة الجزائية الذي ينص على أنه لا عقاب على الرشي أو الواسطة الذي قبل كل محاكمة يخبر من تلقاء نفسه بالإرتشاء ويأتي في آن واحد بما يثبت ذلك.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

ومنذ صدور التقرير إلى اليوم، صدر قانون يتعلق بحماية المبلغين عن الفساد هو القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس2017. وتماهيا مع الاتفاقية، يعرّف المبلغ في هذا القانون على أنه الشخص الطبيعي والمعنوي التي يقوم عن حسن نية بإبلاغ السلطات المختصة بمعلومات تمثل قرائن جدية أو تبعث على الاعتقاد جديا بوجود أعمال فساد قصد الكشف عن مرتكبيها. لكن، يبدو أن آليات الحماية في القانون غير كافية باعتبار عدم ضمان تغيير إقامة المبلغ وإقرار إمكانية تغيير مكان عمله فقط.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 34: عواقب أفعال الفساد

تفرض الإتفاقية على الدول التي صادقت عليها أن تتخذ التدابير اللازمة التي تتناول عواقب الفساد كإلغاء أو فسخ عقد أو سحب امتياز.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وأقرّ التقرير أن الدولة التونسية اتخذت التدابير المطلوبة في هذا المجال إذ نجد في التشريع التونسي العديد من النصوص التي يمكن أن تتطابق مع التدابير التي تتناول عواقب الفساد. إذ اقتضى المبدأ القانوني العام المضمن بالفصل 539 من مجلة الالتزامات والعقود أنه إذا صرّح القانون بالنهي عن شيء معين كان اتيانه باطلا لا ينبني عليه شيء.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وفي مادة الصفقات العمومية، ينص الفصل 179 من الأمر عدد 1039المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية على أنه " تعتبر باطلة كل صفقة تم الحصول عليها أو تجديدها بواسطة ممارسات تحيل أو فساد.

كما يترتب عن مخالفة أحكام الفصل 200 من مجلة الشركات التجارية المتعلقة بحالات تضارب المصالح في القطاع الخاص إبطال العقود والمعاملات التي أبرمت دون احترام للشروط المنصوص عليها في ذلك الفصل.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 35: التعويض عن الضرر

حسب هذه المادة، تتخذ كل دولة طرف التدابير الازمة لضمان حق الكيانات أو الأشخاص الذين أصابهم ضرر نتيجة لفعل فساد في رفع دعوى قضائية ضد المسؤولين عن إحداث ذلك الضرر بغية الحصول على تعويض.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وقد أقرّ التقرير الحكومي امتثال الدولة التونسية لهذه المادة وذلك طبقا للفصول 7 و من 36 إلى 46 من مجلة الإجراءات الجزائية التي تمكّن المتضرر القيام بالحق الشخصي في الدعوى الجزائية سواء أثناء نشرها لدى قاضي التحقيق أو لدى المحكمة المتعهدة بالقضية ويصبح طرفا في الدعوى العمومية وهو ما يمكنه من أن يطب تعويض الضرر الحاصل له وحماية حقوقه المدنية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

ويتبلور مبدأ التعويض عن الضرر من خلال صورتين إثنتين : الأولى هي التعويض الذي يتحصل عليه المتضرر عبر القضاء والثانية هي التعويض عن طريق صناديق التعويض.

يمكن القول أن هناك نصوص خاصة تقر بالتعويض في مادة الفساد في بعض المجالات، كالفصل 179 من الأمر 1039 لسنة 2014 المتعلق بالصفقات العمومية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 36: السلطات المتخصصة

تلزم الاتفاقية كل دولة طرف ضمان وجود هيئة أو هيئات متخصصة أو أشخاص متخصصي في مكافحة الفساد وتتمتع تلك الهيئات بالاستقلالية والكفاءة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وحسب ما جاء في التقرير، تتوفّر عدة هيئات لها اختصاصات مختلفة لإنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد. إلا أن درجات استقلاليتها وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات إنفاذ القانون بفعالية ونجاعة متفاوتة. فإلى جانب أعوان الضابطة العدلية الخاضعين لإشراف مزدوج من السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والمكلفين بمعاينة الجرائم وجمع أدلتها والبحث عن مرتكبيها وتقديمهم إلى المحاكم، توجد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي لها صلاحيات محددة في البحث والتقصي عن حالات الفساد.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وتكفل السلطة القضائية صلاحيات التتبع والتحقيق والمحاكمة في مجال مكافحة الفساد. وأكّد التقرير أن الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد تعزّز بإحداث قطب قضائي اقتصادي ومالي بالمحكمة الابتدائية بتونس للتتبع والتحقيق في قضايا الفساد المعقدة والمتشعبة.

ثم نصّ دستور 14 جانفي 2014 على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وعلى ضوء هذا التنصيص الدستوري، صدر القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017 المؤرخ في 24 أوت 2017 المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

إلا أن الدستور المؤرخ في 25 جويلية 2022 لم يبق من الهيئات المستقلة التي كرّسها دستور 2014 سوى الهيئة المستقلة للانتخابات وهو ما يعني أن هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد لم يعد لها وجود دستوري علاوة على أنه قد تمّ غلق مكاتبها.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 37: التعاون مع سلطات إنفاذ القانون

بمقتضى هذه المادة على الدول أن تتخّذ تدابير لتشجيع الأشخاص الذين يشاركون أو شاركوا في ارتكاب فعل مجرم على تقديم معلومات مفيدة إلى السلطات المختصة لأغراض التحقيق والإثبات وعلى توفير مساعدة فعلية للسلطات المختصة من شأنها أن تسهم في حرمان الجناة من عائدات الجريمة واسترداد تلك العائدات.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وورد في التقرير الحكومي أن التشريع التونسي يكرّس آليات لتشجيع الأشخاص الذين تورطوا في ارتكاب فعل مجرم على تقديم معلومات مفيدة إلى السلطات المختصة لأغراض التحقيق والإثبات خاصة لحرمان مرتكبي الفعل من عائدات الجريمة والمساهمة في استرداد تلك العائدات والمساهمة في استرداد تلك العائدات ومن أهم هذه الآليات، التخفيف من العقاب أو الإعفاء منه في حالات معينة وبشروط محدّدة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

من جهة أخرى، يمكن القول أن التشريع التونسي يشجّع المبلغين على الفساد على التعامل مع السلط المختصة إذ ينص الفصل 28 من القانون المتعلق بحماية المبلغين عن الفساد على أن الدولة تمنح مكافأة مالية للمبلغين الذين أدّى إبلاغهم إلى الحيلولة دون ارتكاب أي من جرائم الفساد في القطاع العام أو إلى اكتشافها أو اكتشاف مرتكبيها أو البعض منهم أو استرداد الأموال المتأتية منها.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 37: التعاون مع سلطات إنفاذ القانون

تنصّ هذه المادة على وجوب اتخاذ الدول للتدابير اللازمة لتشجيع التعاون بين سلطاتها العمومية وموظفيها وسلطاتها المسؤولة على التحقيق في الأفعال الإجرامية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وحسب ما جاء في التقرير، يكرّس التشريع التونسي بعض الأحكام القانونية التي تدعّم التعاون بين السلطات الوطنية كما وردفي المادة 38 من الاتفاقية، وأوّلها الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية التي تفرض على سائر السلط والموظفين العموميين أن يخبروا وكيل الجمهورية بما اتّصل لعلمهم من الجرائم أثناء مباشرة وظائفهم، أن ينهوا إليه جميع الإرشادات والمحاضر والأوراق المتعلقة بها. وينطبق هذا النص على جرائم الرشوة وغسل الأموال.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

من جهته، نصّ الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 والمتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين أنه يتعين على الهياكل العمومية اتخاذ جميع التدابير والإجراءات الضرورية لحسن تنفيذ هذا القانون بما يضمن شفافية عمل الإدارة وإرساء مبادئ النزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد. وينص الفصل السابع على تعامل الهيئة الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد مع الهيكل الإداري المختص بالمسألة ومع النيابة العمومية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وينصّ القانون المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد على أنّ الهيئة ترصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص والتقصي فيها والتحقق منها وإحالتها على الجهات الإدارية والقضائية المعنية وفقا للتشريع الجاري به العمل.

أما بالنسبة لجريمة غسل الأموال، فقد نص الفصل121 من القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال على أنه للجنة التونسية للتحاليل المالية الاستعانة بالمصالح الإدارية المكلفة بالسهر على تطبيق القانون لتقصي حقيقة العمليات.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 39: التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص

تلزم هذه المادة الدول على اتخاذ تدابير لتشجيع التعاون بين السلطات الوطنية وكيانات القطاع الخاص وخاصة منها المؤسسات المالية فيما يتصل بالأمور المتعلقة بارتكاب أفعال مجرمة وفقا لهذه الإتفاقية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وقد أكد التقرير على وجود آليات التعاون من خلال بعض النصوص كالمرسوم الإطاري المتعلق بمكافحة الفساد والذي وقع إلغاؤه والقانون الملغى أيضا والمتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الفساد ومنع غسل الأموال والفصل 270 من مجلة الشركات التجارية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

واليوم، يبرز هذا التعاون من خلال عمل الهيئة الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد التي تتولّى رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص. كما ينصّ القانون المتعلق بها على أنها تسهر على إقامة علاقة تعاون وشراكة مع الهياكل العمومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني مما يحيل إلى تعاملها مع الجمعيات والأحزاب التي هي من أشخاص القانون الخاص. كما ينص الفصل 16 من قانون الهيئة على أنها تتولّى رصد حالات الفساد المتعلقة بأي شخص مادي أو معنوي أو عمومي أو خاص.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 40: السريّة المصرفية

تحمّل هذه المادة الدول التي صادقت على الإتفاقية واجب تذليل العقوبات التي قد تنشأ عن تطبيق قوانين السرية المصرفية.

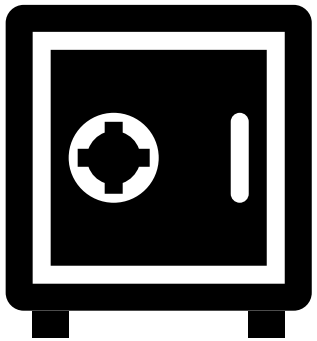

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وقد ورد في التقرير أنه لا يوجد نص عام يسمح برفع السر المصرفي في حالات التتبعات الجزائية التي تقوم بها سلطات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد، غير أن بعض الأحكام الخاصة تخوّل تذليل الصعوبات المرتبطة بتطبيق السرية المصرفية لفائدة جهات معينة وفي حالات محددة، ومثال ذلك هيئة مكافحة الفساد واللجنة التونسية للتحاليل المالية والموظفين المكلفين بمعاينة جرائم الصرف وحكام التحقيق. ويذكر التقرير النصوص 50 و 53 من مجلة الإجراءات الجزائية التي تمكن حاكم التحقيق من معاينة جميع الأمور وإظهار البراهين المثبتة والنافية للتهمة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

واليوم، يمكّن التشريع التونسي المتعلق بقانون الهيئة الوطنية للحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد المؤرخ في 24 أوت 2017 من رفع السرية البنكية لتسيير أعمال الهيئة، إذ ينص الفصل 31 من القانون على أنه لا يمكن لأي جهة مجابهة طلبات الهيئة بالسر البنكي. وفي صورة تعلق الأمر بالاستثناءات المتعلقة بالتشريع الخاص بالنفاذ للمعلومة، فإن المشرع سمح للقضاء الإداري بالتدخل باستصدار إذن استعجالي في الغرض بطلب من الهيئة الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. بهذا تكون هذه التدابير متوافقة مع ما جاء بالاتفاقية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 42: الولاية القضائية

بمقتضى هذه المادة، تعتمد كل دولة التدابير الازمة لإخضاع الأفعال المجرمة لولايتها القضائية عندما يكون الجاني موجود في إقليمها. وقد ورد في التقرير أنّ التشريع التونسي يكرّس أحكاما عامة منسجمة مع الفصل 42 من الاتفاقية. فبمقتضى مجلة الإجراءات الجزائية، يتولّى الوكلاء العامون لدى محاكم الاستئناف السهر على تطبيق القانون الجزائي بكامل تراب الجمهورية كلّ في حدود منطقته*.

*الوكلاء العامون لدى محاكم الإستئناف خطة عوضت خطة الوكيل العام للجمهورية بمقتضى القانون عدد 8° لسنة 1987 والمؤرخ في 29 ديسمبر 1987.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

من جهة أخرى، يعتبر الفصل 83 من قانون الإرهاب النص الوحيد الذي تعرّض للولاية القضائية لعديم الجنسية الذي وجد بالإقليم الوطني. وإن هذه المعطيات هي الواردة في المادة 42 من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، لكن المشرع لم يتعرّض لها في التشريعات المتعلقة بالفساد واكتفى بتدقيقها في مجال غسل الأموال والإرهاب تاركا للفساد النصوص العامة التي تحدّد الولاية القضائية وهو مخالف لما ورد بالاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 44: تسليم المجرمين

تنطبق هذه المادة على الأفعال المجرمة وفقا لهذه الإتفاقية عندما يكون الشخص موضوع طلب التسليم موجودا في إقليم الدولة الطرف متلقية الطلب، شريطة أن يكون الجرم خاضعا للعقاب بمقتضى القانون الداخلي لكل من الدولة الطرف الطالبة والدولة الطرف متلقية الطلب. وقد أكّدالتقرير على تنظيم التشريع التونسي لهذه المسألة إذ تنظِّم أحكام الباب الثامن من الكتاب الرابع من مجلة الإجراءات الجزائية (الفصول من 308 إلى 330) تسليم المجرمين ما لم تنص المعاهدات على غير ذلك.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وتنطوي إجراءات التسليم في الوقت ذاته على شق قضائي وآخر إداري.

ولا يسمح القانون التونسي، من حيث المبدأ، بالتسليم إذا لم يُستوفَ شرط ازدواجية التجريم بمقتضى الفصل 311 من مجلة الإجراءات الجزائية. غير أنَّه ثمَّ استثناءات من ذلك في بعض المعاهدات. ويمكننا التعرّض في هذا الشأن على اتفاقية بين تونس والصين مؤرخة في 19 نوفمبر 2001 تنصّ على أنه إذا طلب التسليم من أجل جريمة متعلقة بمادة الضرائب والأداءات والمعاليم الجمركية فإنه لا يجوز رفض الطلب بحجة أن تشريع الطرف المطلوب إليه لا ينص على نفس نوع الضرائب أو الأداءات التي ينص عليها تشريع الطرف الطالب.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

المادة 46: المساعدة القانونية المتبادلة

بمقتضى هذه الإتفاقية، تقدّم الدول الأطراف بعضها إلى بعض أكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية المتصلة بالجرائم المشمولة بهذه الإتفاقية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وورد في التقرير أنه هناك نصوص عامة تنظم المسالة وتتمثّل في الأحكام العامة في الباب الرابع من الكتاب الرابع من مجلة الإجراءات الجزائية وتحديدا الفصول من 331 إلى 335، إلى جانب أحكام المعاهدات ذات الصلة، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، والتي تكون تونس طرفاً فيها. على سبيل المثال، اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي المؤرخة في 6 أفريل 1983 و اتفاقية التعاون القضائي بين الجمهورية التونسية والمملكة الإسبانية في المادة الجزائية المؤرخة في 24 سبتمبر 2001.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

وتُرسَل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة عبر القنوات الدبلوماسية. وبعد التحقُّق من الوثائق، يرسل وزير الشؤون الخارجية الطلب إلى وزير العدل، الذي يحيله إلى القاضي المختص لتنفيذه.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

الفصل 48: التعاون في مجال إنفاذ القانون

تلزم هذه المادة تعاون الدول فيما بينها كي تعزّز فاعلية تدابير إنفاذ القانون من أجل مكافحة الجرائم المشمولة بهذه الإتفاقية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

ويعتبر التقرير الحكومي أن المنظومة التونسية تتضمّن قنوات عديدة للاتصال المباشر بين سلطات إنفاذ القانون في تونس ونظيراتها الأجنبية، منها مكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في تونس العاصمة والتي انخرطت فيها تونس منذ 1957. ويشمل التعاون الأمني تبادل المعلومات حول المجرمين والجرائم المرتكبة بشتى أنواعها وخاصة منها ذات الصبغة العابرة للحدود ومن بينها جرائم الفساد وبالتالي فإن قناة الاتصال الدولية مقامة لغاية تأمين التعاون الدولي في هذا المجال. ويتم تبادل المعلومات عبر منظومة الاتصال الالكتروني التابعة لمنظمة الأنتربول وهي منظومة تواصل على غاية من التأمين وغير قابلة للاختراق.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الأول

اليوم، يمكن أن نذكر اللجنة التونسية للتحاليل المالية كما جاء ذلك في الفصل 122 من قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. ويمكن أن نذكر كذلك، الأمر الرئاسي عدد 112 المؤرخ في 22 أكتوبر 2020 والمتعلق بإحداث لجنة خاصة برئاسة الجمهورية للاسترجاع الأموال المنهوبة الموجودة بالخارج.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

الثغرات المتبقية في التشريع التونسي رغم إثارتها في التقرير الحكومي

المادة 16: رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية

تلزم تفرض هذه المادة على الدول الأطراف تجريم رشوة وإرشاء موظف أجنبي. وقد ورد في التقرير أنه لا ينصّ القانون التونسي على تجريم الرشو أو الارتشاء فيما يخصّ الموظفين العموميين الأجانب أو موظفي المنظمات الدولية العمومية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

لكن ورد في مشروع مجلة الإجراءات الجزائية فصل هو الفصل 190 الذي ينقّح الفصل 78 من المجلة وذلك لأنّه يخصّ الأشخاص الذين يقطنون خارج تراب الجمهورية بخصوصيات غير موجودة في الفصل 78 الذي يكتفي بالحديث عن ذوي الشبهة دون أي تمييز.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

لكن ورد في مشروع مجلة الإجراءات الجزائية فصل هو الفصل 190 الذي ينقّح الفصل 78 من المجلة وذلك لأنّه يخصّ الأشخاص الذين يقطنون خارج تراب الجمهورية بخصوصيات غير موجودة في الفصل 78 الذي يكتفي بالحديث عن ذوي الشبهة دون أي تمييز.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

ويمكّن الفصل 190 من المشروع قاضي التحقيق من إصدار بطاقة جلب دولية للقاطن خارج تراب الجمهورية يتم ارسالها وتنفيذها بالطريقة الدبلوماسية. ربما يكون هذا الفصل من المشروع من النصوص التي تعتمد لو قرّر المشرّع تجريم رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية في يوم من الأيام.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

لا يمكننا إذن القول بأن التشريع التونسي قد طبّق الإتفاقية في نقطة رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية ولكن هناك مبادرات في هذا المجال.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

المادة 21: الرشوة في القطاع الخاص

تفرض هذه المادة على الدول الأطراف تجريم الرشوة والآرتشاء في القطاع الخاص. وتعرّف المادة 21 القطاع الخاص بأنه الأنشطة الاقتصادية أو المالية أو التجارية. كما تلزم نفس المادة الدول التي صادقت على الإتفاقية أن تتخّذ التشريعات الازمة ضد كل شخص يدير كيان تابع للقطاع الخاص أو يعمل لديه وضدّ كل من التمس شخصا يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص أو يعمل لديه لفعل عمل أو الإمتناع عن عمل من شأنه أن يشكل إخلالا بالواجبات العملية ولصالح المرتشي. وورد في التقرير غياب تشريع يجرمالرشوة في القطاع الخاص.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

وفي هذا الإطار، يمكن أن نتطرّق لبعض التشريعات التي تجرّم أفعالا من شأنها أن تضمن وقاية من هذه الأفعال أو ردعا لها. من بين هذه النصوص نذكر الفصل 200 من مجلة الشركات التجارية الذي ينصّ على أنه على مسيري الشركة خفية الاسم أن يحرصوا على تجنب كل تضارب بين مصالحهم الشخصية ومصالح الشركة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

كما نذكر الفصل 186 من مجلة الشركات الذي يعاقب بالسجن الأشخاص الذين يؤكدون صلب تصريحاتهم أن الاكتتابات برأس مال الشركة حقيقية بالرغم من علمهم بصوريتها.

يمكن القول إذن بأنه هناك مبادرات من شأنها أن تمنع الفساد في القطاع الخاص، لكن ليس هناك تشريع يتعلق بالفساد في حد ذاته كما ورد في المادة 21 من الإتفاقية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

المادة 41: السجل الجنائي

تنصّ هذه المادة على أنه يجوز لكل دولة طرف أن تتخذ التدابير الازمة حتى تأخذ بعين الإعتبار أي حكم إدانة سبق أن صدر بحق الجاني المزعزم في دولة أخرى، بغية استخدام تلك المعلومات في إجراءات جنائية ذات صلة بفعل مجرم وفقا لهذه الإتفاقية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

وأقرّ التقرير أنه لا وجود لتشريع في هذا المجال. واليوم يمكننا القول أنه لا وجود في التشريع التونسي لنص دقيق يمكّن الدولة التونسية أن تأخذ بعين الاعتبار أي حكم إدانة سبق أن صدر بحق الجاني المزعو م في دولة أخرى بغية استخدام تلك المعلومات في إجراءات جنائية ذات صلة بفعل مجرّم وفقا للإتفاقية. ولم يتعرّض مشروع مجلة الإجراءات الجزائية لهذه المسألة. حتى التعاون بين الهيئات المستقلة التونسية والأجنبية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية لا تتعلق بالمسائل الجنائية لأنها لا تتعلق بالعلاقات مع المحاكم.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

ونجد هذا التعاون موجودا في النصين المتعلقين بهيئتي الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وهيئة النفاذ إلى المعلومة، حيث ينص الفصل 12 من قانون الهيئة على أن الهيئة تتعاون مع نظيراتها الأجنبية والمنظمات غير الحكومية المختصة ويمكن لها أن تبرم معها اتفاقات في مجال اختصاصها. وينص الفصل 38 من القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة على أن الهيئة تتبادل التجارب والخبرات مع نظيراتها بالدول الأجنبية والمنظمات الدولية المختصة ولها إبرام اتفاقيات تعاون في هذا المجال.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

المادة 45: نقل الأشخاص المحكوم عليهم

تنصّ هذه المادة على أنه يجوز للدول الأطراف أن تنظر في ابرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بشان نقل الأشخاص الذين يحكم عليهم بعقوبة السجن أو أس شكل من الحرمان من الحرية إلى إقليمها لكي يكملوا عقوبتهم هناك.

وورد في التقرير أنه لم تبرم تونس أي اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

وليس لدى الدولة التونسية تشريعات بشأن نقل الإجراءات الجنائية. لهذه الأسباب، خصّص مشروع تنقيح المجلة الجزائية بابا كاملا هو الجزء الحادي عشر وعنوانه "في أحكام نقل المحكوم عليه المسجونين في الخارج إلى البلاد التونسية".

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

المادة 47: نقل الإجراءات الجنائية

تنصّ هذه المادة على ضرورة أن تنظر الدول الأطراف في إمكانية نقل إجراءات الملاحقة المتعلقة بالأفعال المجرمة في الاتفاقية بهدف تركيزها في الحالات التي يعتبر فيها ذلك النقل في صالح سير العدالة وخصوصا عندما يتعلق الأمر بعدة ولايات قضائية.

وورد في التقرير أن التشريع التونسي لا يتعرّض لهذه المسألة.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

لكن اليوم هناك بوادر تطور وأفضل مثال يمكن أن نذكره في هذا الصدد، هو ماجاء بمشروع المجلة الجزائية من مراجعة للفصول327و 331و 332و 333و 334 و 335 التي كانت موبوّبا في القسم الرابع تحت عنوان في بعض إجراءات فرعية وأصبح مبوّبا صلب الجزء السابع تحت عنوان في بعض إجراءات التعاون القضائي.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

المادة 49: التحقيقات المشتركة

تفرض هذه المادة على الدول الأطراف ابرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تجيز للسلطات المعنية انشاء هيئات تحقيق مشتركة في الملاحقات والإجراءات القضائية. وورد في التقرير أنه لا يوجد تشريع في تونس يتعلق بهذه المسألة، وبخلاف الفصل 122 من قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال الذي يتيح للجنة التحاليل المالية الاستعانة بنظيراتها بالبلاد الأجنبية، التي تربطها بها اتفاقات تعاون أو المنتمية إلى مجموعات تعاون دولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

المادة 49: التحقيقات المشتركة

والتعجيل بتبادل المعلومات المالية معها بما من شأنه أن يكفل الإنذار المبكّر بالجرائم المعنية بهذا القانون وتفادي ارتكابها والذي تبدو من خلاله التحريات المشتركة ذات طابع وقائي، لا نجد تشريعا تونسيا يقنّن التحقيقات المشتركة بين الدول فيما يتعلّق بجرائم الفساد وهو مخالف للإتفاقية.

معنى المطابقة أو الملائمة

المبحث الثاني

المادة 50: أساليب التحرّي الخاصة

تقتضي هذه المادة أن تستعمل الدول أساليب التحري الخاصة في سياق التعاون على الصعيد الدولي. وحسب ما ورد في التقرير، لا يوجد تشريع يتعلق بهذه المسألة. واليوم يمكن القول أن الفصل 515 من مشروع مجلة الإجراءات الجزائية ينص على أنّه يمكن انجاز مقتضيات التتبّعات الجزائية عن بعد، بواسطة الوسائل التكنولوجية السمعية البصرية إذا تمّ الإتفاق بين الدولتين على هذا الإجراءات. وماعدا هذا النص، لم نجد نصوصا تكرّس أساليب التحرّي الخاصة وهو ما يتعارض مع ما جاء بالإتفاقية.

U N
D P